

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

التعامل الإداري مع الاستثمار والمبادرات المقاولاتية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

وقف التقرير السنوي الأخير لمؤسسة الوسيط عند عددٍ من الاختلالات التي ترتبط بسوء حكمة الارتفاق الإداري ذي الصلة بمجال الاستثمار، ولا سيما منها تلك المتصلة بشروط الاستفادة من التحفيزات والتسهيلات والإعفاءات الضريبية المقررة لبعض المستثمرين؛ أو تلك المتعلقة بتدبير عمليات منح التراخيص اللازمة لإحداث المشاريع الاستثمارية والمقاولاتية والاستفادة من الدعم المرصود لها، أو على مستوى تدبير الصفقات والطلبات العمومية.

كما سجل ذاتُ التقرير إشكالاتٍ لها علاقة بتعقّد الإجراءات وبُطء المساطر الإدارية ذات الصلة بالاستثمار؛ وضُغف انسيابية تعاطي الإدارة مع طلبات إنشاء المقاولات؛ بالإضافة إلى تسجيل التقرير لممارساتٍ منافية لمتطلبات العناية والتبسيط التي جاء بها القانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية ومراسيمه التطبيقية، وميثاق المرافق العمومية، ومختلف المقتضيات القانونية ذات الصلة، وخاصة منها تلك المتعلقة بالحق في المعلومة والوثائق الإدارية واحترام الآجال القانونية التي تؤطر عمليات استخراج الرخص والشهادات.

علاوةً على ذلك، سجّل نفسُ تقرير مؤسسة الوسيط إشكالياتٍ ترتبط بالاستفادة من بعض البرامج المقاولاتية المخصصة لإنعاش التشغيل وتشجيع المقاولات الفردية، إذ في مقابل الإقبال المكثف للشباب على مثل هذه البرامج، سجل التقرير أن هناك أرقاماً قياسية من حيث التظلمات المقدمة من طرف حاملي المشاريع، وذلك في ظل عجز الحكومة عن إيجاد حلولٍ لاستيعاب المشاريع المكتملة والجيدة التي لم يتم الالتزام الحكومي بضمان شروط تمويلها.

بناءً على ذلك، نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير التي اتخذتموها، أو التي سوف تتخذونها، لمعالجة مظاهر سوء حكمة الارتفاق الإداري ذي الصلة بمجال الاستثمار؟

كما نسائلكم حول البدائل التي يتعين عليكم بلورتها من أجل استيعاب المشاريع المقاولاتية المكتملة والتي لم يتم الوفاء الحكومي بضمان تمويلها؟

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نادية تهامي